نحو أساليب جديدة لقياس الأمن الإنساني: تحليل مقارن لنماذج القياس

فريدة طاجين
أستاذة محاضرة، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة
faridatadjine@hotmail.com

ملخص:

تهدف الدراسة إلى تقديم تحليل نقدي مقارن لقياس الأمن الإنساني بناءا على تحليل ومناقشة أهم النماذج النظرية التي طرحتها أدبيات الأمن الإنساني بخصوص طرق وأساليب قياس الظاهرة. ولتحقيق ذلك تم توظيف المنهج المقارن واستخدام التحليل الكيفي لمختلف الوثائق الواردة بهذا الخصوص، فبعد تحديد المفاهيم الأساسية للدراسة، وعرض تحليلي لأهم النماذج التي طرحت أساليب جادة وواضحة لقياس الأمن الإنساني، ثم تقديم تحليل نقدي مقارن لتلك النماذج بغرض الوصول إلى تشخيص الفجوات البحثية التي لاتزال في حاجة إلى مزيد من الجهود العلمية لتسهيل عملية قياس الظاهرة. وتحاول هذه الدراسة المساهمة في تقليص تلك الفجوات من خلال كشف أهم الإشكاليات المطروحة في هذا الشأن وتعميق فهمها، وطرح بدائل بحثية قابلة للتطوير بهدف بناء أساليب جديدة لقياس الأمن الإنساني تتميز بصدقية وموثوقية أعلى من الأساليب المتوفرة حاليا.

الكلمات المفتاحية: الأمن الإنساني، التحليل المقارن، التحليل النقدي، قياس الأمن الإنساني، نموذج القياس.

Abstract:

This study aims to provide a comparative critical analysis of the measurement of human security based on analysis and discussion of the most important theoretical models presented by human security literature to identify measurement methods for this phenomenon. In order to meet this aim, the study has designed using comparative method and qualitative data has collected from different documents in this regard, this study has introduced main concepts, and provide an analysis of the most important literature that attempted to put up approaches to measure human security, and then, comparatively evaluated that literature for the diagnosis of their scientific gaps. This study attempts to reduce those gaps through a deeper understanding of the problematic of measuring human security, and put forward suggestions for further research on its measuring.

Keywords: Comparative Analysis, Critical Analysis, Human Security Measurement, Human Security, Measurement Models.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مقدمة:

رغم مرور أكثر من عقدين على دخول مفهوم الأمن الإنساني مجال العلاقات الدولية وأجندة الدراسات الأمنية، إلا أن تطوير أسلوب ومؤشرات متفق عليها لقياسه هو أمر لم يفصل فيه بعد، فقياس الأمن الإنساني يعد من أهم التحديات المنهجية والعملية التي تواجه باحثي الدراسات الأمنية وصانعي السياسات، وتنطلق مبررات إيجاد منهج أو أسلوب لقياس الأمن الانساني من عدة حجج أهمها،أن قياس الأمن الإنساني يساعد في تعريف الأمن الإنساني الذي يغلب عليه الغموض، وأنه يمكن أن يكشف عن الأنماط التي لا يمكن ملاحظتها دون قياس، فعملية القياس الحقيقية ستساعد حتما في التعرف على هوية ومكان اللاأمن الانساني، ودراسة العلاقات بين اللاأمن المتعدد، كما يمكنها الكشف عن سلاسل من التأثيرات السببية والتراكمية غير الواضحة او المحسوبة او المعترف بها في الوقت الحالي، كما أن القياس يقدم أدلة موضوعية حول الاتجاهات وهذا يمكن أن تكون له أهمية كبرى في صنع السياسات وفي النقاشات السياسية كما يمكنها أن تؤثر على تصورات الرأي العام ووسائل الإعلام حول القضية محل النقاش، وبالاضافة إلى ذلك فإن العلوم الاجتماعية الوضعية وبهدف تحديد العلاقات السببية والترابطية تنظر إلى عملية القياس على أنها أمرا ضروريا، (Owen 2002, p.p. 1-2)، ويرى هاوسرHouser في هذا السياق أن باحثي العلوم الإجتماعية بشكل عام يعانون من عدم كفاية القياس أكثر من عدم كفاية المفاهيم والفرضيات، وهذا يربكهم ويمنعهم من الشرح الوافي للتباين الموجود في الظواهر(Zeller & Carmines 1980, p. 1)، كما عبر جيمس هارينغتون James Harrington عن أهمية القياس بقوله أن قياس شيء ما هو الخطوة الأولى المؤدية إلى السيطرة عليه، ويؤدي في نهاية المطاف إلى تحسينه، فإذا كان لا يمكنك قياس شئ ما، فلا يمكنك فهمه، واذا كان لا يمكنك فهمه فلا يمكنك السيطرة عليه، واذا كان لا يمكنك السيطرة عليه فلا يمكنك تحسينه.(Harrington, n.d)، لذلك تحاول هذه الدراسة المساهمة في تقليص فجوات وإشكاليات قياس الأمن الإنساني من خلال بحثها عن إجابات للتساؤلات; كيف نظرت مختلف نماذج قياس الأمن الانساني إلى طريقة قياس الأمن الانساني؟ وإلى أي مدى وفقت أساليبها في القياس؟ وما هي أهم التحديات التي تواجه تلك النماذج في عملية القياس؟ وكيف يمكن تصور بدائل تتجاوز تلك التحديات للوصول إلى طرق وأساليب قياس يمكن أن تحظى بصدقية وموثوقية أعلى من الاساليب الموجودة حاليا؟

وللإجابة على هذه التساؤلات تم توظيف المنهج المقارن للمقارنة بين ستة نماذج ذات إسهامات واضحة ومهمة بتقديمها أساليب لقياس الأمن الإنساني، كما تم تتبع أدبيات قياس الأمن الإنساني واستخدام تقنيات التحليل الكيفي الموضوعاتي لوثائق النماذج محل الدراسة، وتحليلها نقديا بهدف تحديد مدى نجاحها وتشخيص الفجوات الموجودة والتي لاتزال في حاجة لمزيد من الدراسات لتقليصها.

1. المفاهيم الأساسية للدراسة:

مع أن هدف الدراسة ليس الخوض في نقاشات تحديد تعريفات ومقاربات للأمن الإنساني، إلا أن كون مسألة التعريف هي أيضا مسألة جدلية وتحتل أهمية قصوى عند قياس أي ظاهرة، يجعل من المهم أولا تحديد المفاهيم وخاصة مفهوم الأمن الإنساني، ومفهوم القياس المراد تطبيقه على الأمن الإنساني.

أ. **الأمن الإنساني:** بعيدا عن الخوض في تفاصيل النقاشات الدائرة حول التعريفات والمفاهيم التي قدمت للأمن الإنساني، والتي تراوحت بين المستويين الضيق والواسع واتفقت جميعها في كون الهدف الأساسي هو حماية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأفراد، فإن هذه الدراسة تتبنى المفهوم الواسع الذي نظر تقرير التنمية الإنسانية لسنة 1994 إلى معناه من جانبين رئيسيين هما جانب السلامة من التهديدات المزمنة كالجوع والمرض والقمع، وجانب الحماية من الإضطرابات المفاجئة والمؤذية لأنماط الحياة اليومية، وذكر عنصرين يتحقق من خلالهما الأمن الإنساني هما التحرر من الخوف والتحرر من الحاجة (United Nation Development Programme UNDP 1994, p.p. 23-24)، وقد أثمرت نقاشات التسعينات حول هذه الحريات فيما بعد عنصرا ثالثا يضاف إلى هذين العنصرين وهو "حرية العيش بكرامة" (United Nations Trust Fund for Human Security, May,12th 2015)، وحدد التقرير المذكور قائمته الشهيرة للأبعاد السبعة الأساسية لمهددات الأمن الإنساني وهي كل من الأمن السياسي والاقتصادي والمجتمعي والصحي والبيئي والغذائي والشخصي. (UNDP 1994, p.p. 24-25)

ب. القياس:

رغم التقدم التقني في أساليب القياس إلا اننا نقر بداية بإستحالة الحديث عن دقته المطلقة نظرا لكون الظاهرة محل القياس هي ظاهرة اجتماعية ديناميكية جدا ومعقدة، وعليه فالدراسة تناقش القياس بمعناه النسبي وليس المطلق، كما تناقش مسألة رفع جودة القياس إلى مستو يوفر امكانية القياس بمصداقية أكبر موثوقية أعلى في قياس الأمن الإنساني، فغالبا ما يعرف القياس بمعناه الكمي، كما عرفه ستيفن ستانلي سميث Steven Stanley Smith في العلوم الإجتماعية على أنه التحويل العددي للأشياء والأحداث وفقا لقوانين معينة،(Zeller &Carmines 1980, p. 1)، والملاحظ أن هذا التعريف يعتبر القياس عملية تجريبية في الأساس، ولم يأخذ بعين الإعتبار العناصر النظرية فيه، هذا مع أن القياس يخدم أهدافا نظرية، حيث يرى بلالوكBlalock في هذا السياق أن القياس في كثير من الأحيان يمكننا من توضيح تفكيرنا النظري، واقتراح المتغيرات الجديدة التي ينبغي أخذها بعين الإعتبار، ويرى أنه غالبا ما نعتقد قبل المحاولات الفعلية للقياس أننا نفهم حقا طبيعة الظاهرة وذلك لأننا عايشناها بشكل مباشر، فالاهتمام الدقيق بالقياس يمكنه أن يقوي ويعزز التوضيحات المرتبطة بالمفاهيم الأساسية والنظريات، وتسمح عملية قياس الظواهر الاجتماعية للباحثين بالانتقال من العالم المجرد، أي من عالم المفاهيم والنظريات الملاحظة بشكل غير مباشر إلى عالم الحس والتجربة (Zeller & Carmines 1980, p.p. 2-3) وبناءا على ذلك فإن المكون الكمي في القياس رغم أهميته القصوى إلا أنه لا يمكنه إلغاء أهمية المكون النوعي، وعليه فإن هذه الدراسة توظف معنى القياس بمكوناته الكمية والنوعية معا.

2. نماذج قياس الأمن الانساني:

من تتبع الأدبيات النظرية لقياس الأمن الإنساني، تم تحديد ستة نماذج أساسية قدمت رؤى وجهود ساهمت بوضوح في وضع طرق وأساليب لقياس الأمن الإنساني، تم عرضها وفق ترتيب كرونولوجي تصاعدي للنماذج بدءا بتقرير برنامج الأمم المتحدة الانمائي1994، ثم كانتي باجباي، ثم غاري كينغ وكريستوفر موراي، ويليه تقرير مركز الأمن الانساني 2005، ثم المركز العالمي لبحوث التنمية، وأخيرا تايلور اوين.

أ. نموذج تقرير التنمية الإنسانية لسنة 1994:

اعتبر التقرير أن التحديد الكمي الدقيق لمؤشرات الأمن الإنساني أمرا مستحيلا، ورشح بعض المؤشرات تفيد في تقديم إنذار مبكر حول ما إذا كان بلد ما يواجه مشكلات متعلقة بانعدام الأمن الإنساني المؤدي إلى انشقاق وطني محتمل وهي: انعدام الأمن الغذائي والذي يقاس عن طريق الإمدادات اليومية بالسعرات الحرارية كنسبة مئوية إلى الإحتياجات البشرية الأساسية، ومؤشر الإنتاج الغذائي للفرد الواحد،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واتجاه معدل الإعتماد على الواردات الغذائية. إنعدام الأمن الوظيفي وأمن الدخل والذي يقاس عن طريق المعدلات العالية والطويلة المدى للبطالة، الإنخفاض المفاجئ في الدخل القومي الصافي أو في الأجور الصافية، المعدلات العالية جدا للتضخم والتفاوت الواسع للدخل بين الفقراء والأغنياء. انتهاكات حقوق الإنسان والتي تقاس بالإعتقال السياسي، والتعذيب، والاختفاء، والرقابة على الصحافة. النزاعات الإثنية والدينية والتي تقاس بنسبة السكان المنخرطين في النزاعات، وعدد الضحايا. اللامساواة وتقاس من خلال الفرق في مؤشر التنمية الإنسانية بين مختلف المجموعات السكانية. الإنفاق العسكري ويقاس من خلال معدل الإنفاق العسكري إلى مجموع الإنفاق على الصحة والتعليم.(UNDP 1994, p. 38) وأشار التقرير إلى الحاجة لمجموعة مؤشرات لتحديد التهديدات العالمية، وجمعها مع المؤشرات الوطنية، كما اعترف أن المؤشرات المذكورة هي مجموعة جزئية لا تغطي أبعاد الأمن الإنساني.(UNDP 1994, p 38)

ب. نموذج كانتي باجباي_Kanti Baijpai:

تساءل كانتي باجباي حول امكانية بناء مراجعة تدقيقية للأمن الانساني على أساس سنوى لتطوير مستوى قياس سلامة وحرية الأفراد في أنحاء العالم وقياس القدرات الموجودة لمكافحة تلك التهديدات، وأسس نموذجه بناءا على تحليل مفهوم الأمن الإنساني وتبني نظرتي كندا وتقرير التنمية الإنسانية، ورأى أن تحقيق هذا الهدف يعتمد على تحديد التقدم أو التراجع في التهديدات المباشرة وغير المباشرة لحرية الأفراد وسلامتهم الجسدية، وتقييم قدرتهم على التعامل مع تلك التهديدات وهذا يعني تعزيز المعايير والمؤسسات ودمقرطة التمثيل في هياكل صنع القرار، (Baijpai 2000, p.p. 53-54)فمخطط التهديدات/القدرات، يمكن استخدامه لإجراء مقارنات عبر وبين وطنية، وداخل البلدان على مستويات مختلفة، حيث أن وقوع جرائم العنف، والعنف ضد النساء والأطفال، والحرب الداخلية، والقمع الحكومي، والوصول إلى الإحتياجات الأساسية، والتدهور البيئي، وغيرها تتباين بشكل كبير بين المحافظات وبين البلديات، ويرى باجباي أنه يمكن إعمال المراجعة التدقيقية بالطريقتين الكمية والنوعية، واقترح إنشاء مؤشر للأمن الإنساني مثل مؤشر التنمية الإنسانية، واعتبره جزء مهم في المراجعة التدقيقية للأمن الإنساني وحدد خمسة استعمالات لهذا المؤشر هي; تطوير نظام الإنذار المبكر للمجال الإجتماعي، تركيز الإهتمام على مجالات المشكلة، إعادة تعريف أولويات السياسات الوطنية والدولية، وضع معايير وطنية ودولية، وتوليد معرفة علمية إجتماعية جديدة.(Baijpai 2000, p.p. 55-56) وقدم باجباي نقدا ذاتيا لمؤشره في قياس الأمن الإنساني من حيث الصدق والثبات، وكذلك تجميع انماط مختلفة من بيانات في مقياس واحد، وكون مستوى قياس المؤشر وطني لا يمكنه أن يفيد محليا، ومن حيث أن مؤشر الأمن الإنساني هو قياس موضوعي نسبيا وهو يعاني من مشكلات تفسير الواقع الإجتماعي ولذلك اقترح إمكانية الإستعانة بمناهج للتقويم مثل قياس الرأي العام.(Baijpai 2000, pp 58-59)

ج. نموذج غاري كينغ وكريستوفر موراي Gary King and Christopher J. L. Murray:

اعتبر غاري كينغ وكرستوفر موراي قياس الأمن الإنساني هو قياس لمجالات الرفاه الإنساني، وأن هناك نموذجين وجها قياس الرفاه، هما قياس الدخل الفردي ومؤشر التنمية الإنسانية، وكان هدف الباحثين تحديد عتبة لقياس الأمن الانساني، فتم اقتراح الدخل، الصحة، الديمقراطية والحرية السياسية، والتعليم كمجالات للقياس، واعتبرا أن أي مجال يؤثر في معدلات الحياة المتوقعة كالبيئة والتنوع الحيوي يتم تضمينها آليا في القياس دون حاجة لإنشاء مجالات منفصلة لقياسها، فبالنسبة للدخل الفردي اعتبر الباحثان أفضل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قياساته المتوفرة هي احتساب نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي الذي يحدد البنك الدولي على أساسه عتبة الفقر بـ 365 دولار، أما الصحة فلديها عاملين تضمنهما تعريف الأمن الإنساني هما البقاء والذي يعتبر مكون مهم للأمن الإنساني، وإمكانية انخفاض حالة الأفراد الذين هم على قيد الحياة عن العتبة الصحية، (King & Murray 2001, p.p. 597- 599) واقترحا اعتبار عتبة الجانب الصحي هي 0.25 من سلم يتراوح بين 0 و1، أما بخصوص الديمقراطية والحرية السياسية فقد اعتمدا على قياسات بيت الحرية Freedom House والتي تحكم على الديمقراطية بالتحديد الكمي للحقوق السياسية وتحكم على الحريات السياسية بالتحديد الكمي للحريات المدنية والتي تتضمن حرية تشكيل الرأي والمؤسسات والاستقلال الشخصي عن الدولة، ويرى الباحثان أن قياس الديمقراطية والحرية السياسية في الغالب تركز على تقييم الحكومات أكثر من تقييم الأمن السياسي لمواطنيها، وهذا جعلهما يضيفان مؤشر آخر لقياس الديمقراطية وهو حق الفرد في انتخابات حرة ونزيهة، وفي مجال التعليم اعتبرا أن هناك خيارين لقياسه، هما معدل الأمية ومعدل سنوات التمدرس، وفضلا استعمالهما بشكل مقارن في حال توفرهما معا، وأشارا إلى الحاجة إلى المعلومات الجيدة حول تلك المجالات في مراحلها المختلفة كانطلاقة لقياس الأمن الإنساني للشعوب.(King & Murray 2001, p. 600) وانطلاقا من مفهوم الفقر المعمم ابتكر الباحثان ثلاثة طرق لقياس الأمن الإنساني تستعمل وفقا لمستوى التحليل المراد إجراؤه، وهي سنوات الأمن الإنساني للفرد، والأمن الإنساني للفرد، وسنوات الأمن الإنساني للسكان.(King & Murray 2001, p.p. 595- 597)

د. نموذج تقرير الأمن الإنساني لسنة 2005:

انتقد هذا التقرير مؤشرات الأمن الإنساني الموجودة والتي طرحها كينغ وموراي لتركيزها على قضايا التنمية فقط وعدم إحتوائها على معايير متعلقة بالعنف، كما انتقد غياب تحديث للبيانات، وأضاف التقرير معايير جديدة هي معدلات الموت بسبب المعارك، ومعدلات الموت غير المباشر ويقصد به الموت الذي تسببه الأمراض ونقص الغذاء وغياب المياه النظيفة وغياب الرعاية الصحية والناجمة كلها عن الحروب، ومعدلات القتل والاغتصاب، ويرى التقرير أن هناك تحديات منهجية تواجه الباحثين وتجعل من غير الممكن ولا المرغوب انتاج مؤشر جاد وثابت لقياس الأمن الإنساني،(Human Security Center 2005, p. 90) وأكثر تلك التحديات أهمية هي أن البيانات الموجودة والمستعملة لقياس الأمن الإنساني هي بيانات ليست شاملة بما يكفي، كما أن أغلبها لا يتم تحديثها سنويا، فالبيانات حول معدلات جرائم القتل والاغتصاب مفقودة غالبا حول أقل الدول أمنا في العالم، كما أنه لا توجد بيانات شاملة حول الموت غير المباشر، ولذلك يرى أن تقديم البيانات حول الأمن الإنساني بشكل متفرق ومنفصل يقدم قياسا أوضح للأمن الإنساني مما يقدمه تجميع البيانات في مؤشر مركب واحد، ولكن في نفس الوقت يطرح تساؤلا حول الكيفية التي ينبغي أن تقدر بها المعايير عند الجمع بينها، ورغم أن الطريقة المطروحة تفيد في حالة الدول الأقل أمنا فإن التقرير يرى أنها لن تكون عملية بالنسبة للدول الأكثر أمنا في العالم، لأنه لا يوجد الكثير من اللاأمن لقياسه،(Human Security Center 2005, p. 91) وقدم التقرير قوائم للدول الأقل أمنا في العالم اعتمادا على ثلاثة مقاييس هي; معدلات الموت بسبب العنف السياسي في 2003، ومقياس الإرهاب السياسي لقسم العلوم السياسية بجامعة ولاية كارولينا الشمالية، والذي يقيس انتهاكات حقوق الإنسان الأساسية سنة2003، ومؤشر عدم الاستقرار السياسي وغياب العنف للبنك الدولي وهو مؤشر يقيس احتمال زعزعة استقرار الحكومات أو الإطاحة غير الدستورية بها أو عن طريق العنف بما فيه العنف الداخلي والإرهاب(Human Security Center 2005, p. 91)، وسجل التقرير أن غياب قياس للعنف الإجرامي يشكل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مصدر قلق، لأن هناك عدة دول لم تواجه أية حروب ولا عدم استقرار سياسي ومع ذلك لديها مستوى عالي من العنف الإجرامي، فهناك أناس يخشون العنف الإجرامي أكثر مما يخشون العنف السياسي، وهو ما يعني أن العنف الإجرامي ينبغي أن يدخل ضمن مركبات مؤشر الأمن الإنساني، كما سجل غياب بيانات عن الوفيات غير المباشرة للحروب حيث أضهرت البيانات أن الأمراض وسوء التغذية الناجمة عن الحروب تقتل أكثر مما تقتل المعارك في حد ذاتها،(Human Security Center 2005, p. 91)

هـ. نموذج المركز العالمي لبحوث التنمية:

يرى هذا المركز (Global Development Research Center" , n.d") أن الأمن الإنساني قضية معقدة التقويم والقياس ويخضع لأولويات وقيم مختلفة، ووضع مؤشرات تهدف للمساعدة على صناعة السياسات تتوافق مع طرح تقرير التنمية الإنسانية لسنة 1994 وذلك بتحديد الأبعاد السبعة لقياس الأمن الإنساني وتحت كل بعد وضع مجموعة مؤشرات لم يحصرها في ما طرحه تقرير 1994 لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بل تجاوزه بتوظيف ما تم جمعه من وثائق وتقارير مختلفة، وركز على ضرورة مراعاة وفهم الإرتباطات المحلية لكل مؤشر بالأمن الإنساني في حد ذاته، وتمثلت في; المؤشر الاقتصادي، وضم مؤشري الدخل والتوظيف، والدخل بدوره تضمن مستوى الدخل، مدى إمكانية الوصول إلى شبكات الأمان الاجتماعي، موثوقية الدخل، كفاية الدخل، ومستوى المعيشة. أما التوظيف فتضمن حصة العاملين والعاطلين عن العمل، خطر البطالة، والحماية من البطالة. المؤشر الغذائي، وضم النفاذ إلى المواد الغذائية الأساسية وتوفر الإمدادات الغذائية والتغذية النوعية وحصة ميزانية الأسرة من الغذاء والنفاذ إلى الغذاء أثناء الكوارث الطبيعية او كوارث من صنع الإنسان. المؤشر البيئي، وضم تقويم تلوث الماء والهواء، منع إزالة الغابات، الحفاظ على الأراضي من التصحر، الاهتمام بالمشاكل البيئية، القدرة على حل المشاكل البيئية، الحماية من النفايات السامة والخطرة، الوقاية من حوادث السير والآثار ذات الصلة، تخفيف المخاطر الطبيعية. المؤشر الصحي، وضم تقويم الوضع الصحي، النفاذ الآمن للمياه، العيش في بيئة آمنة، التعرض غير المشروع للمخدرات، الحصول على السكن اللائق، الوصول إلى أنظمة الرعاية الصحية المادية والاقتصادية، التمكن من التخطيط الأسري الآمن، نوعية الرعاية الطبية، الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيرها من الأمراض، الوعي والمعارف الأساسية حول أنماط الحياة الصحية. المؤشر الشخصي، وضم الخوف من العنف، الوقاية من الحوادث، مستوى الجريمة، الأمن من المخدرات غير المشروعة، كفاءة المؤسسات، الوقاية من التحرش والعنف ضد النوع، الوقاية من العنف المنزلي والاعتداء على الأطفال، النفاذ للمعلومات العامة. المؤشر المجتمعي، وضم الخوف من النزاعات المتعددة القوميات والاقاليم، الخوف من النزاعات الداخلية، الحفاظ على الثقافات التقليدية واللغات والقيم، إلغاء التمييز العرقي، حماية السكان الأصليين. المؤشر السياسي، وضم مستوى الديمقراطية، الحماية ضد قمع الدولة، احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، التوقعات الديمقراطية، إلغاء الاعتقال السياسي والسجن والتعذيب المنظم، وسوء المعاملة، والاختفاء.

و. نموذج تايلور أوين Taylor Owen:

رأى تايلور اوين أن التقييم الشامل باستعمال معايير متعلقة بالمعنى الواسع للأمن الانساني هو أمر مستحيل، لأن الناس يمكن أن يتضرروا من مجموعة هائلة من التهديدات لا يمكن تغطيتها بالكامل من الناحية المفهوماتية والتطبيقية والتحليلية، وذكر طريقتين للتغلب على التعامل مع القائمة الخارجة عن السيطرة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للتهديدات الممكنة للأمن الإنساني، الأولى هي تحديد قائمة التهديدات التي سيتضمنها والتي لن يتضمنها تصميم البحث، ويرى أن طرق القياس التي تستعمل هذا الأسلوب ستترك حتما عددا من أسباب انعدام الأمن الإنساني، والطريقة الثانية هي ترك البيانات والمعلومات المتوافرة تقود معايير التقييم، ويفترض هذا الأسلوب أنه إذا كان هناك ضرر حقيقي وجدي من شيء ما، فهناك شخص ما سيقوم بقياسه.(Owen 2004, p. 21) لقد قدم هذا النموذج اسلوب "رسم خريطة الأمن الإنساني" للقياس واستند على تعريف الأمن الإنساني بأنه حماية الجوهر الحيوي لحياة الإنسان من التهديدات الخطيرة والواسعة الانتشار في المجالات الإقتصادية والبيئية والصحية والغذائية والسياسية والشخصية، كما استند على تحليل بعض المناهج السابقة كتقرير الأمن الانساني، وكينغ ومواري، وباجباي، وخلص إلى أن المنهج الجديد ينبغي أن يراعي أمرين هما; الإبتعاد عن وضع معايير موحدة للمؤشرات المدخلة والتركيز فقط على التهديدات المهمة جدا لأمة أو إقليم معين، وإعادة توجيه النطاق نحو مستوى ما دون الوطني لرصد تهديدات الأمن الإنساني المتناثرة محليا،(Owen 2008, p. 53) وطور تايلور نموذجه مستخدما نظام المعلومات الجغرافي ونهج ما دون الدولة في جمع وتحليل البيانات، وركز على عزل النقاط الساخنة لتجمع انعدام الأمن، ويحدد الإرتباطات المكانية بين التهديدات الأمنية الناذرة المقارنة، وتحاول هذه الطريقة علاج مشكلة تجميع أنواع مختلفة من البيانات مع بعظها، وهي تركز على تحديد النقاط الساخنة المحلية المهددة للأمن الانساني بدلا من إنشاء مؤشر وطني لها.(Owen Taylor 2008.p53) وهي تمر بثلاثة مراحل وهي ; تقييم التهديد، ويتم فيه السعي لتحديد التهديدات الخاصة ببلد أو منطقة معينة لإجراء بحوث تجريبية ونوعية، ويتحقق ذلك عن طريق مقابلات مع خبراء محليين، وفي هذه المرحلة تقلص قائمة مهددات الأمن الإنساني وتترك فقط المهددات الفعلية للمنطقة المراد قياس أمنها الإنساني، جمع وتنظيم المعلومات، حيث ينبغي جمع بيانات تفصيلية عن التهديدات، ويمكنها أن تكون كمية ونوعية، ولكنها جميعا ينبغي أن تكون تحت بعد معين، ويستعمل لجمع البيانات الباحثون المحليون، والمنظمات غير الحكومية، والدوائر الحكومية، والمنظمات الدولية، فمفهوم ما دون الوطنية له أهمية في جدوى جمع البيانات، وبعد جمع البيانات يتم تنظيمهم في نظام المعلومات الجغرافية، تحويل البيانات إلى خرائط وتحليلها، وفيها يتم تحويل بيانات التهديدات المحددة إلى خرائط، حيث تتوفر في هذه المرحلة بيانات مفصلة وفقا للمناطق وخطورة التهديد داخل البلد فكل المعلومات لها مرجعية مكانية، وكل تهديد يمكن ترجمته إلى خرائط في نظام المعلومات الجغرافية،(Owen 2008, p.p. 54-55)

3. تحليل نقدي مقارن للنماذج الستة لقياس الأمن الانساني:

فيما يتعلق بأهداف القياس، فإن تقرير التنمية الإنسانية اعتبر المؤشرات التي قدمها لا تشكل سوى مؤشرات للإنذار المبكر، كما أن مسألة القياس لم تكن هدفا لفصله الثاني بل ركز على مفهوم الأمن الإنساني كبديل للمفهوم التقليدي للأمن، وعلاقته بالتنمية المستدامة، ففي هذا النموذج ونموذج المركز العالمي لبحوث التنمية لم تحظ قضية القياس بالتفصيل الكافي على عكس بقية النماذج. أما نموذج باجباي، فكان يهدف للإجابة على سؤال واضح هو: هل من الممكن بناء مراجعة تدقيقية للأمن الانساني على أساس سنوي لتطوير مستوى قياس سلامة وحرية الافراد في كل انحاء العالم وكذلك القدرات الموجودة لمكافحة تلك التهديدات؟. وفي نموذج كينغ ومواري يتضح أن الهدف من قياسهما كان تحديد العتبة لكل مؤشر من المؤشرات التي اقترحاها ولم يكن الهدف قياس حجم الأمن الإنساني بشكله العام، أما تقرير الأمن الإنساني بتبنيه لمفهوم ضيق للأمن الإنساني فقد ركز هدفه في قياس ما يرتبط بالعنف دون غيره من المتغيرات، وبالنسبة لتايلور فقد كان هدفه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تقديم طرح جديد لطريقة قياس الأمن الإنساني من خلال محاولته الإجابة على السؤال، كيف يمكن للقياس أن يبقى صحيحا نسبة إلى الطبيعة الواسعة للأمن الإنساني ويحدد تهديداته في قائمة قابلة للقياس والإدارة؟. فالملاحظ أن الأهداف مختلفة من نموذج قياس لآخر ونجد أن أكثر هذه النماذج تركيزا في أهداف مرتبطة مباشرة بالقياس هي على الترتيب نماذج كل من تايلور أوين، وكانتي باجباي ويليهما نموذج كينغ ومورای.

أما نظرة النماذج لمفهوم الأمن الإنساني، فقد حدد تقرير التنمية الإنسانية مفهوم الأمن الانساني وأبعاده وركز على بالسلامة من التهديدات المزمنة، والحماية من الاضطرابات المفاجئة والمؤذية لأنماط الحياة اليومية، وذكر الدخل الوطني والتنمية كإحدى مستوياته، وحدد عنصرين لتحقيق الأمن الإنساني هما التحرر من الخوف والتحرر من الحاجة، كما حدد قائمة الأبعاد السبعة لمهددات الأمن الإنساني. غير أنه عند اختياره لمؤشرات الأمن الإنساني لم يدرج جميع أبعاد الأمن الإنساني ولم يفصل في طريقة القياس بشكل كافي، واكتفى بذكر مؤشرات للانذار المبكر فقط، ولم تشمل مؤشراته مجالات الأمن البيئي والصحي والشخصي بل شملت مجالات الأمن الإقتصادي والسياسي والمجتمعي والغذائي إضافة إلى الأمن العسكري، أما نموذج باجباي والذي قام فيه بالمزج بين النظرة الكندية ونظرة برنامج الأمم المتحدة بعد إجرائه لمقارنة بينهما فاعتبر الأمن الإنساني مفهوما يضع تصورا للإجراءات التي تحاول التخفيف إن لم يكن منع تهديدات السلامة والحرية، وينبغي للأمن الإنساني وفق باجباي أن يمكننا من التعرف بشكل أفضل ما الذي ينبغي لشخص أن يهتم به، وما قدرته للقيام بذلك، وماهي الأزمات المرتقبة.(Baijpai 2000, P. 53) أما نموذج كينغ ومورای فاعتمد مفهوم الرفاه الإنساني الذي اعتبر مؤشر التنمية الإنسانية أحد موجهات قياسه، وبالنسبة لتقرير الأمن الإنساني لسنة 2005 رغم عرضه لمفهوم الأمن الإنساني بمعنييه الواسع والضيق إلا أنه تبنى المفهوم الضيق الذي يعني حماية الجماعات والأفراد من العنف الداخلي، أما نموذج المركز العالمي لبحوث التنمية لم يضع تعريفا لمفهوم الأمن الإنساني لكنه وضع مؤشراته توافقا مع طرح تقرير التنمية الإنسانية من حيث الأبعاد وتجاوزه بتوظيف ما اصدرته عدة وثائق وتقارير، واستند نموذج تايلور على تعريف الأمن الإنساني على أنه حماية الجوهر الحيوي لحياة الإنسان من التهديدات الخطيرة والواسعة الإنتشار في المجالات الإقتصادية والبيئية والصحية والغذائية والسياسية والشخصية. ويمكننا القول أن تحدي المفهوم هو اول اشكاليات قياس الامن الانساني، حيث اختلفت معانيه من منهج قياس لآخر، هذا رغم ان أغلبها اشترك في توظيف تقرير التنمية الإنسانية واختلفوا في طريقة التوظيف، ففي حين اعتبر كينغ ومورای مثلا أن التنمية هي المتغير الأهم في قياس الأمن الإنساني ولم يتناول العنف في متغيراته، وركز على قضايا مرتبطة بالتحرر من الحاجة فإن مؤشر تقرير الأمن الإنساني على عكس ذلك لم يتضمن عامل التنمية في القياس، بل ركز على العنف والقضايا المرتبطة بالتحرر من الخوف. ويمكننا طرح الفجوة المفهوماتية في تراوح المفاهيم الضيقة بين التحرر من الحاجة والتحرر من الخوف، وفي اختلاف طريقة توظيف المفهوم الواسع لتقرير التنمية الإنسانية.

وفيما يتعلق بنظرة النماذج إلى إشكالية قياس الأمن الإنساني، فسواءا انطلقت من مستو ضيق أو واسع فإن أغلبها أقرت إما بصعوبة أو باستحالة قياس الأمن الإنساني خاصة عندما يكون الهدف من القياس هو وضع مؤشر موحد يغطي جميع أبعاده ومهدداته، فتقرير التنمية الإنسانية ذكر صراحة أن التحديد الكمي الدقيق لمؤشرات الأمن الإنساني أمرا مستحيلا، وتقرير الأمن الانساني رأى أن هناك تحديات منهجية تواجه الباحثين وتجعل من غير الممكن ولا المرغوب إنتاج مؤشر جاد وموثوق لقياس الأمن الإنساني، والمركز العالمي لبحوث التنمية رأى أن الأمن الإنساني هو قضية معقدة التقويم والقياس وأنه يخضع لأولويات وقيم مختلفة،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فيما رأى تايلور أوين أن التقييم الشامل باستعمال معايير متعلقة بالتعريف الواسع للأمن الإنساني هو أمر مستحيل لأن الناس يمكن أن يتضرروا من مجموعة هائلة من التهديدات التي لا يمكن القيام بتغطيتها بالكامل من النواحي المفهوماتية والتطبيقية والتحليلية، أما كينغ وموراي فقد اعتبرا أن قياس الأمن الإنساني هو قضية قياس للرفاه الإنساني واعتمدا قياس الدخل الفردي ومؤشر التنمية الإنسانية باعتبارهما النموذجان الموجهان لقياس الرفاه الإنساني، وبالتالي غطى منهجهما الجانب التنموي فقط ولم يغطي قياس الأمن الإنساني بمفهومه الواسع، وعلى خلاف كل ذلك اقترح كانتي باجباي فكرة إنشاء مؤشر للأمن الإنساني مثل مؤشر التنمية الإنسانية، غير أنه في الأخير اعترف بحدود فكرة مؤشر الأمن الإنساني لافتقارها للصدق والموثوقية وعدم إمكانية الجمع بين أنواع مختلفة من البيانات وعدم إمكانية تطبيق المؤشر على المستوى المحلي، كما أنه لم يوضح الكيفية التي يتم بها حساب تلك المؤشرات بطريقة مفصلة، وهذا يقلل من جدوى عملية القياس بالاعتماد على هذا النموذج في القياس. وفي الجانب المنهجي للقياس، نجد أنه في حين أولت بعض النماذج أهمية لإبراز ومناقشة منهجها في عملية القياس مثل باجباي الذي انتهج المقارنة بين النظرتين الكندية ونظرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للخروج بقائمة مهددات/القدرات، وتايلور الذي اعتمد على النهج مادون الوطني إضافة إلى المقابلات مع الخبراء المحليين واستخدام تقنية نظام المعلومات الجغرافية، ونموذج كينغ وموراي الذي اعتمد على نظرية الفقر المعمم واستعمل مؤشر التنمية الإنسانية ومؤشرات تقارير متفرقة في قياسه للتهديدات، فإن بقية النماذج لم تولي اهتماما بتوضيح المنهج المتبع في أسلوب القياس وخاصة المركز العالمي لبحوث التنمية رغم أهمية قائمته لمتغيرات الأمن الإنساني.

ما يؤخذ على **تقرير التنمية الإنسانية لسنة 1994** هو أنه رغم مساهمته بإدراج مؤشرات وطنية للانذار المبكر إلا أن تلك المؤشرات لم تكن شاملة للأبعاد السبعة التي حددها نفس التقرير لمهدادات الأمن الإنساني، فهي لم تتضمن مؤشرات للأمن البيئي والصحي والشخصي، كما أوضح طريقة حساب بعض المؤشرات فقط ولم يوضح طريقة الحساب الكمي لعدد من المؤشرات الفرعية كالمعدلات العالية والطويلة المدى للبطالة والتعذيب والإختفاء والرقابة على الصحافة، كما يؤخذ عليه أيضا أنه لم يشر إلى المستويين المحلي والفردي لمؤشرات القياس،وترجع تلك الثغرات إلى كون هدف التقرير لم يكن تقديم طرق قياس الأمن الإنساني بل كان الهدف في الأساس هو التركيز في إعادة فهم الأمن من خلال الأبعاد السبعة التي أوردها بدلا من المفهوم التقليدي للأمن، كما كان التركيز أيضا في العلاقة بين التنمية المستدامة والأمن الإنساني. أما نموذج باجباي فإنه رغم ادراكه الواضح لضرورة توظيف الأسلوبين الكمي والنوعي معا في القياس إلا أنه قدم نقدا ذاتيا لمؤشره في القياس من حيث الصدق والموثوقية، ومن حيث تجميع انماط مختلفة من بيانات في مقياس واحد، حيث عجز نموذجه عن تقديم تفاصيل كافية حول طريقة توظيف الأسلوبين الكمي والكيفي معا. ويؤخذ على نموذج كينغ وموراي أنه رغم توظيفه لمؤشرات تقرير التنمية الإنسانية في قياس الرفاه الإنساني إلا أنه لم يأخذ مفهوم الأمن الانساني بمعناه الواسع كما ورد في نفس التقرير، فضيق المفهوم بربطه بالمتغير التنموي والاقتصادي أكثر، كما انه ذكر كيفية حسابه لمؤشر التعليم دون أن يحدد عتبته كما فعل مع مؤشرات الدخل والصحة، ويؤخذ عليه أنه ساهم بإضافة مؤشر حق الفرد في انتخابات حرة ونزيهة لكنه لم يوضح طريقة حسابه وعتبته كما فعل مع مؤشرات عديدة غيره. وبالنسبة لنموذج تقرير الأمن الإنساني لسنة 2005، يؤخذ عليه أنه لم يتضمن المجال التنموي ولا الاقتصادي ولا البيئي في القياس، واعتماده هو الآخر على مفهوم ضيق للأمن الإنساني، ويرح تساؤلا حول طريقة التقدير والجمع بين مختلف القياسات المتفرقة ولم يصل إلى إجابة حوله. أما نموذج المركز العالمي لبحوث التنمية، فلم يبرز الأسس التي بنى على أساسها قائمته وتم الاكتفاء

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالتعليق حول أن البيانات جمعت من مصادر وتقارير مختلفة، رغم اهمية توضيح المنطلقات الأساسية لعملية القياس كون قضية القياس تحتاج إلى أكثر من الإحصاء العددي للمهددات، كونها تحتاج إلى مناقشة لانها لاتزال تعرف جدلا إلى الآن، وذكرت مقدمة هذه القائمة إشكالية صعوبة القياس، ولم تتم اي اشارة إلى المنهج العلمي المستخدم للقياس بل أعطانا النموذج أشمل قائمة لقياس الأمن الإنساني ولم يقدم تفاصيل حول طريقة حساب قيم متغيرات القياس وهو ما يعني أن استعمالها للأسلوب الكمي كان فقط على مستوى تعداد المتغيرات وليس على مستوى طريقة حساب محتوى كل متغير. وبخصوص نموذج تايلور، فرغم تغطيته لأغلب أبعاد تهديدات الأمن الإنساني إلا أنه أهمل قياس تهديدات الأمن الشخصي دون ذكر مبررات ذلك، كما يلاحظ تحيز نسبي في اختيار النظام المعلوماتي الجغرافي كونه في مجال تخصصه ولم يبرر لماذا اختار هذا النظام دون غيره. ونستنتج من خلال تلك النماذج عدة ثغرات في القياس، ذكرنا بعضها فيما سبق، فيما يوضح الجدول الموالي بعضها الآخر، حيث يرمز (X) لوجود علاقة بين النموذج والمتغيرات المفهوماتية للدراسة:

مقارنة النماذج الستة في قياسها لعناصر وأبعاد الأمن الانساني واستخدامها للقياس الكمي والكيفي

نموذج القياس	قياس التحرر من الخوف				قياس التحرر من الحاجة			قياس كمي	قياس نوعي
	أ. س	أ. ب	أ. م	أ. ش	أ. إق	أ. غ	أ. ص		
تقرير التنمية الانسانية1994	X		X		X	X			X
كانتي باجباي	X	X	X	X	X	X	X	X	X
كينغ غراي وكريستوفر موراي	X				X		X	X	X
تقرير الامن الانساني 2005	X		X	X		X	X	X	X
المركز العالمي لبحوث التنمية	X	X	X	X	X	X	X		X
تايلور اوين	X	X		X	X	X	X	X	X

أ= أمن، س= سياسي، ب= بيئي، م= مجتمعي، ش= شخصي، غ= غذائي، إق= اقتصادي، ص=صحي.

المصدر: تم إعداد الجدول من طرف الباحثة بناءا على محتوى النماذج الستة المذكورة.

رغم أن أكثر نماذج قياس الأمن الانساني شمولا من حيث قياسها للأبعاد السبعة لمهددات الأمن الإنساني هو نموذج باجباي ثم يليه كل من نموذجي المركز العالمي لبحوث التنمية وتايلور، إلا أن بقية النماذج كانت محدودة من حيث محتوى قوائم قياسها وهو ما يعني أن شمولية المجالات ليس أمرا مستحيلا كما تذكرت بعض النماذج غير أنه يبقى أمرا نسبيا كما اشرنا إلى ذلك في بداية هذه الدراسة، ويتبين من خلال الجدول أعلاه أن قياس التحرر من الحاجة هو أسهل بالنسبة لجميع النماذج المذكورة من قياس التحرر من الخوف، وهو ما يدعو إلى توجيه الدراسات والبحوث نحو طرق لقياس الأمن الإنساني في عناصره المتعلقة بالتحرر من الخوف، كما يلاحظ أيضا أنه على خلاف المعتاد في أساليب قياس الظواهر، فإن أكثر أساليب القياس المعتمدة في جميع نماذج هذه الدراسة هي الأساليب النوعية والتي ثبت توظيفها في جميع النماذج بينما هناك

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

توظيف أقل للأسلوب الكمي وهذا يدعو إلى زيادة التوجه نحو الأسلوب الكمي واستخدام تقنياته الى جانب الاسلوب الكيفي، فباستثناء نموذج تايلور أوين الذي يعد الأكثر مرونه وموضوعية بين النماذج المدروسة، فإن جميع النماذج الأخرى اعترفت بشكل مباشر او غير مباشر بعجزها أمام قضية جمع بيانات من أنواع مختلفة في مقياس واحد وهو ما يدعو الى ضرورة توظيف المنهج المختلط من خلال استخدام ما يعرف بالمثلثية المنهجية ومثلثية البيانات، فرغم كونه من المناهج والتقنيات الحديث نسبيا، إلا أن كونه مطور خصيصا للجمع بين البيانات ذات الطبيعة المختلفة سيساعد في الحصول على نتائج قياس أفضل، ويلاحظ أن أكثر أبعاد مهددات الأمن الإنساني قياسا من طرف النماذج هو البعد السياسي، والذي حظي باهتمام جميع نماذج القياس دون استثناء، ثم يليه البعد الاقتصادي والغذائي والصحي التي تم قياسها من طرف خمسة نماذج لكل منها وهي تمثل عناصر شق التحرر من الحاجة في الأمن الإنساني ثم يليها الأمن الشخصي والمجتمعي وآخرها كان الأمن البيئي، مما يبين أن اهتمام النماذج في القياس لم يكن متوازنا بين العناصر المكونة للأمن الانساني وهو ما يدعو إلى ضرورة تحقيق توازن في قياس مهددات الأمن الإنساني بمفهومه الواسع. ونظرا لوضوح الفجوة المتعلقة بمحتوى التهديدات غير المقاسة، حيث تترك بعض نماذج القياس مهددات للأمن الإنساني دون قياس، فإنه يمكن حل هذه الإشكالية من خلال توجيه القياس نحو مقاربة متعددة أو عابرة للإختصاصات بالزام الباحثين بالنظر من خارج تخصصاتهم بالاستعانة بباحثين محليين ودوليين ومنظمات حكومية وغير حكومية محلية ودولية، ودوائر حكومية وأفراد وإشراكهم في تحديد مؤشرات وعمليات القياس.

خاتمة :

صدرت نماذج قياس الأمن الإنساني عن باحثين أو هيئات ذات صلة وثيقة بالأمن الإنساني، ولم تنحصر محاولات البحث في طرق قياس الظاهرة منذ البداية في مجال العلاقات الدولية او الدراسات الأمنية وحدها، وأكد نقد نماذج الدراسة أن الاختلاف في النظر إلى مفهوم الأمن الإنساني ومسألة قياسه بين مؤيدي القياس أنفسهم قد ساهم في صعوبة اعتماد أسلوب متوافق عليه في القياس، فالتحليل النقدي المقارن لأهم طروحات قياس الأمن الانساني، بين أن بعض مقارباتها مالت إلى المفهوم بمعناه الضيق المتمحور حول غياب العنف والتهديد وإلحاق الضرر الجسدي أو الموت، وهو اتجاه يدعم المقاربة المرتكزة على التحرر من الخوف، فيما مالت مقارباتها الاخرى نحو التركيز أكثر على مؤشرات التنمية التقليدية المرتكزة على مقاربة التحرر من الحاجة. وإذا أريد لمفهوم الأمن الإنساني أن يفيد عمليا وفي المجالات ذات الصلة بسياساته، فإنه ينبغي أن يكون أداة تحليلية واضحة تحظى باتفاق واسع يمكن من استخدامها في القياس، كما أن عدم التوافق حول المفهوم وتحديد قائمة مهدداته أمر زاد في نفس الوقت من أهمية توجيه البحوث والدراسات نحو إيجاد توافق يتصف بتركيز الهدف على جميع جوانب الأمن الإنساني وليس جانب واحد فقط أو عددا محدودا من جوانبه. وينبغي أن تتميز نماذج القياس الجديدة بشمولها لأكبر عدد من التهديدات الممكنة أو المحتملة للإنسان، وتغطي جميع أبعاد وعناصر الأمن الإنساني بشكل متوازن دون تفاضل بينها، كما ينبغي الاعتماد على الجمع بين الأسلوبين الكمي والكيفي في مقياس واحد، لأن تنوع طبيعة المتغيرات المقاسة تستدعي ذلك، بالإضافة إلى كون الأمر لم يعد اليوم بالصعوبة التي صورتها أغلب نماذج هذه الدراسة بل أصبح ممكنا مع التطور المنهجي والتكنولوجي في تحليل البيانات والجمع بينها على اختلاف طبيعتها، كما أن الإعتماد المفرط لبعض نماذج القياس على المستوى الوطني أو العالمي يمكنها أن تكشف عن نتائج مختلفة ولا تصلح لتشخيص وقياس مهددات الأمن الإنساني على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مستويات أخرى قد تكون فوق أو دون وطنية وبالتالي ضرورة التفكير في قياسات مرنة يمكن توظيفها وفق حاجة مستويات الاستخدام، الفردية، المحلية، المجتمعية، الوطنية، عبر الوطنية، الاقليمية، والعالمية.

قائمة المراجع :

1. Bajpai, K. (2000). *Human security: Concept and Measurment*, University of Notre Dam, Kroc Institute Occasional Paper no19, retrieved from : http://www.hegoa.ehu.es/dossierra/seguridad/Human_security_concept_and_measurement.pdf
2. Global Development Research Center. (n.d). *Human security: Indicators for Measurement*, Retrieved from: http//www.gdrc.org/sustev/husec/z-indicators.html
3. Harrington, J. H. (n.d) Good reads Quotes. Retrieved from: http://www.goodreads.com/quotes/tag/measurement
4. Human Security Center. (2005). *Human Security Report 2005: War and Peace In 21st century*. Canada: University of British Colombia, New York: Oxford University Press.
5. King, G. & Murray, C. J. L. (2001). Rethinking Human Security. *Political Science Quarterly*, 116 (4), 585-610.
6. Owen, T. (2002). Body Count: Rational and Methodologies for Measuring Human Security, *Human Security Bulletin*. Retrieved from: http//www.taylorowen.com/articles/2002%20Body%20Count.pdf
7. Owen, T. (2004). Challenges and opportunities for defining and measuring human security, disarmament forum: Human Rights and Human Security and Disarmament, 14-24. Retrieved from: 2004_disarmament_Forum.pdf&ved=0ahUKEwjeoOvD2KjbAhXEXRQKHbF2CWsQFggmMAA&usg=AOvVaw332gcGhGn09wS8EiWcDi_D
8. Owen, T. (2008). Measuring Human Security: Methodological Challenges and the Importance of Geographically-Referenced Determinants. In Liotta, P. ed, *Environmental Change and Human Security: Recognizing and Acting on Hazard Impacts*. Springer NATO Science Series.
9. United Nations Development Programme. (1994). *Human Development Report 1994*. New York: Oxford University Press.
10. United Nations Trust Fund for Human Security. (May,12th 2015), *Human Security for All*. Retrieved from: http://www.un.org/humansecurity/about-human-security/human-security-all#
11. Zeller, R. A.& Carmines, E. G. (1980). Measurement in the Social Sciences: The Link Between Theory and Data. USA: University of Cambridge Press.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com